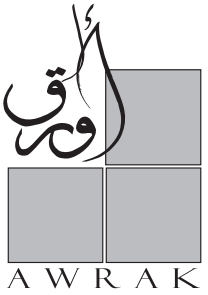
أوراق
AWRAK

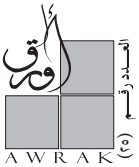

سلسلة تصدر عن وحدة الدراسات المستقبلية بمكتبة الإسكندرية

رئيس مجلس الإدارة
مصطفى الفقي

رئيس التحرير
خالد عزب

سكرتارية التحرير
أمنية الجميل
آية رضوان

التدقيق اللغوي
فاطمة نبيه

الإخراج الفني
مها رفعت

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر مكتبة الإسكندرية؛ وإنما تعبِّر عن وجهة نظر المؤلف.

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

سلسلة أوراق
العدد ٢٥

تداعيات التحول النوعي في الظاهرة الإرهابية على مستقبل الدولة الوطنية العربية*

تأليف: السيد علي أبو فرحة

وحدة الدراسات المستقبلية
مكتبة الإسكندرية

* قُدمت هذه الورقة البحثية في مؤتمر «مستقبل المجتمعات العربية... المتغيرات والتحديات»، المنعقد في الفترة من ٥ إلى ٨ سبتمبر ٢٠١٦م بمكتبة الإسكندرية.

مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة – أثناء – النشر (فان)

أبو فرحة، السيد علي، ١٩٨٦–

تداعيات التحول النوعي في الظاهرة الإرهابية على مستقبل الدولة الوطنية العربية / تأليف السيد علي أبو فرحة. – الإسكندرية، مصر: مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، ٢٠١٧.

ص. سم. (أوراق؛ ٢٥)

يشتمل على إرجاعات ببليوجرافية.

تدمك ٠–٤٤٢–٤٥٢–٩٧٧–٩٧٨

١. القومية. ٢. الدولة. ٣. الربيع العربي، ٢٠١٠– ٤. الإرهاب –– العالم العربي. ٥. داعش (منظمة) أ. مكتبة الإسكندرية. وحدة الدراسات المستقبلية. ب. العنوان. ج. السلسلة.

ديوي –٣٢٠,٥٤ ٢٠١٧٨٥٠٧٥٤

ISBN: 978-977-452-442-0
رقم الإيداع: ٢٠١٧/١٧٩٥٧

© ٢٠١٧ مكتبة الإسكندرية

الاستغلال غير التجاري

تم إنتاج المعلومات الواردة في هذه الكراسة؛ للاستخدام الشخصي والمنفعة العامة لأغراض غير تجارية، ويمكن إعادة إصدارها كلها أو جزء منها أو بأي طريقة أخرى، دون أي مقابل ودون تصاريح أخرى من مكتبة الإسكندرية؛ وإنما نطلب الآتي فقط:

- يجب على المستغلين مراعاة الدقة في إعادة إصدار المصنفات.
- الإشارة إلى مكتبة الإسكندرية بصفتها «مصدر» تلك المصنفات.
- لا يعد المصنف الناتج عن إعادة الإصدار نسخة رسمية من المواد الأصلية، ويجب ألّا ينسب إلى مكتبة الإسكندرية، وألا يُشار إلى أنه تمّ بدعم منها.

الاستغلال التجاري

يحظر إنتاج نسخ متعددة من المواد الواردة في هذه الكراسة، كلها أو جزء منها، بغرض التوزيع أو الاستغلال التجاري، إلا بموجب إذن كتابي من مكتبة الإسكندرية، وللحصول على إذن لإعادة إنتاج المواد الواردة في هذه الكراسة، يُرجى الاتصال بمكتبة الإسكندرية، ص. ب. ١٣٨، الشاطبي ٢١٥٢٦، الإسكندرية، مصر.
البريد الإلكتروني: secretariat@bibalex.org

المحتويات

مقدمة ٧

المحور الأول: قابلية الدولة القومية للانقضاء نظريًّا وعمليًّا ٩

المحور الثاني: مظاهر التحول النوعي في الظاهرة الإرهابية على مستوى الفكر ١٥

المحور الثالث: مستقبل الدولة القومية في ضوء التحول النوعي في الظاهرة الإرهابية بعد التغيير السياسي في عام ٢٠١١: مساحات تمدد وتآكل الجغرافيا (سيناريوهات مكلفة) ٢٥

نبذة عن المؤلف ٢٩

مقدمة

استمرت صيغة «الدولة القومية/ الوطنية» معتمدة كشكل تنظيمي لفكرة السلطة وممارستها لما يربو على أربعة قرون. وقد تطورت التحديات التي تواجه «الدولة القومية/ الوطنية» بصفة عامة، وصيغتها العربية بصفة خاصة، من حروب واسعة النطاق حملت صفة العالمية إلى ثورات داخلية حولت مسارها، وصولًا إلى التحدي الراهن، الذي يمكن وصفه بالأخطر وهو تحدي الإرهاب. ولربما لم تعد الظاهرة الإرهابية بجديدة على الساحة السياسية الداخلية والإقليمية والدولية؛ حيث يمكن القول باعتياد أو بتحقيق تراكم ممارساتي معتبر في التعاطي مع الظاهرة الإرهابية، وكيفية مواجهتها، كحالة الدولة المصرية والجزائرية على سبيل المثال.

بيد أنه في خضم اتساع نطاق وتداعيات التغيير السياسي الذي شهدته المنطقة العربية بدءًا من عام ٢٠١١ المعروف إعلاميًّا بـ «الربيع العربي»، شهدت تلك الظاهرة الإرهابية تحولات نوعية متسارعة عجزت بعض الدول في المنطقة في ضوء السيولة الأمنية والسياسية عن مواجهتها واللحاق بها. وتتمثل أهم محاور تلك التحولات النوعية في الظاهرة الإرهابية في التحول النوعي في جغرافيا الظاهرة؛ حيث اتسعت جغرافيا التمركز والنشاط لتلك التنظيمات لتشغل مساحة مكانية واسعة وممتدة أضحت تشكل تهديدًا إقليميًّا لدول محيطة؛ ولهذا صارت تلك التحولات النوعية الجديدة في الظاهرة، والتي أعقبت التغير السياسي الذي شهده ويشهده عدد من النظم العربية – تمثل التحدي الأخطر في الفترة الراهنة، ليس للنظام السياسي أو النخبة السياسية في دولة ما؛ وإنما لصيغة الدولة القومية ذاتها.

ومن ثم تعنى الدراسة بمحاولة الإجابة عن تساؤل رئيسي مفاده: **إلى أي مدًى تؤثر تداعيات التحول النوعي في الظاهرة الإرهابية على مستقبل الدولة القومية/ الوطنية في المنطقة العربية؛ بالتطبيق على تنظيم الدولة المعروف اختصارًا باسم «داعش»؟**

ويتم إجمال هذا التساؤل الرئيسي للدراسة من خلال مجموعة من التساؤلات الفرعية كالتالي:

١- هل الدولة القومية قابلة للانقضاء نظريًّا وعمليًّا؟

٢- هل مثَّل التغيير السياسي في المنطقة العربية بدءًا من عام ٢٠١١ مدخلًا رئيسيًّا وعاملاً فاعلًا في إحداث تغير نوعي في الظاهرة الإرهابية في المنطقة العربية؟

٣- ما مظاهر التحول النوعي فيما يُسميه الباحث بـ«الظاهرة الإرهابية» في المنطقة العربية؟

٤- ما أثر هذا التحول النوعي في الظاهرة الإرهابية خاصة في جغرافية تلك الظاهرة في مستقبل الدولة القومية في المنطقة العربية وبالأخص جغرافيتها؟

ويُقصد بجغرافيا الظاهرة الإرهابية أو الدولة القومية في هذا المقام مساحة وشكل وحدود الامتداد الأرضي الراهن، الذي تتمدد عليه الدولة القومية في المنطقة العربية من ناحية، وتنشط فيه وتسيطر عليه التنظيمات الإرهابية من ناحية أخرى.

وتستند الدراسة في سبيل تلك المحاولة إلى منهج السيناريوهات باعتباره أحد المناهج الأصيلة في حقل الدراسات المستقبلية في التنبؤ بمستقبل الصيغة الراهنة من الدولة القومية في المنطقة العربية، في ضوء التحول النوعي في جغرافيا الظاهرة الإرهابية بالتطبيق على حالة داعش.

فمنهج السيناريو هو أحد الأساليب الاستشرافية لتفكيك المستقبل ومحاولة تلمسه، من خلال تخطيط احتمالاته الممكنة؛ حيث يهدف هذا المنهج إلى وصف لوضع مستقبلي ممكن الحدوث عند توافر شروط معينة في مجال معين؛ وذلك من خلال بناء مجموعة من الافتراضات المتماسكة لهذه الأوضاع المستقبلية المحتملة في ضوء معطياتها، ثم التنبؤ المشروط وفقًا للمتغيرات والسياقات الرئيسية المحيطة بهذا الوضع المحتمل، والتأثيرات المتبادلة له.

المحور الأول

قابلية الدولة القومية للانقضاء نظريًّا وعمليًّا

نهضت الدولة "The State" كفكرة إنسانية اختلف حول اصطناعها – ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية – وتبلورت في أذهان العديد من المفكرين؛ متأثرة في ذلك بتراكمات معرفية وخبرات حياتية متباينة من ناحية، وبسياقات زمانية ومكانية متفاوتة من ناحية أخرى؛ لتختلف حدودها، وعناصرها، ومظاهرها، ووظائفها وفقًا لذلك، ووفقًا لاقتراب تحليلها؛ هذا، وإن استقرت المدارس الفكرية المعاصرة على فهمها وفقًا للتراكم المعرفي الأوروبي والممارسة السياسية الأوروبية بدرجة أو بأخرى، وهذا ما ستشير إليه الدراسة في مقام لاحق.

لغويًّا بمراجعة المعجم الوجيز، باب حرف «الدال»، تشير مادة «دَالَ» دَوْلاً ودَوْلةً إلى: الانتقال من حال إلى حال، والأيام: دارت، ويُقال: دالت الأيام بكذا، ودالت له الدولة، و«أدال» الشيء أي جعله متداوَلاً، و«أدال» فلانًا وغيره على فلان، أو منه: أي نَصَره وغلّبه عليه، وأظفره به، وفي حديث وفد ثَقيف: «نُدال عليهم، ويُدالون علينا». و«داول» كذا بينهم: جعله مُتداولاً تارة لهؤلاء وتارة لهؤلاء، وفي القرآن الكريم «وتلك الأيام نداولها بين الناس»[1].

وانطلاقًا من التعريف اللغوي للكلمة والفهم العربي لها يمكن القول إن الأصل في «الدولة» أنها ذلك الكيان الذي يعبر عن حالة تتسم بالاستقرار الظرفي وفي الفترة الراهنة المصاحبة لهذا الظرف، وعدم الاستقرار النسبي، والنزوع إلى التغير والتحول بدرجة أو بأخرى بالمقارنة باستمرارية عاملَي الزمان والمكان؛ وذلك لتحقيق غاية مجتمعية كبرى. فهو كيان يتغير ويتحول ليعبر عن واقع اجتماعي واقتصادي وثقافي وسياسي يتأثر باعتبارات الزمان والمكان. وقد يكون أحد أسباب هذا التحول والتغير في كيان الدولة – ضمن أسباب

(١) مجمع اللغة العربية، **المعجم الوجيز** (القاهرة: وزارة التربية والتعليم، ١٩٩٤): ٢٣٩.

أخرى وفقًا للقول السالف – النصر أو الهزيمة كما أشير في خضم التعريف اللغوي السابق بحديث وفد ثقيف: «نُدال عليهم، ويُدالون علينا».

ويمكن في ضوء هذا الفهم للتعريف اللغوي للفظة «الدولة» الوقوف على قاعدة رئيسة يمكن البناء عليها والانطلاق منها، قد تيسر كثيرًا في تفسير التغيرات التي قد تشهدها الدولة أو تطرأ عليها، كظواهر انهيار الكيانات التي يطلق عليها لفظة «دولة»، أو اندماجها، أو تنامي نزعاتها الاستعمارية، أو غيرها من تلك التغيرات، التي تؤكد أن الدولة أو ذلك الكيان الذي يتصف بهذا اللفظ ليس بمعطًى ثابت وحيد؛ بصرف النظر عن اختلاف الزمان والمكان؛ وإنما هو – في الأساس – فكرة إنسانية نختلف حول درجة اصطناعها للتعاطي مع واقع اجتماعي واقتصادي وسياسي ما في ظرف تاريخي وجغرافي محدد.

ومن ثم، فإن التعاطي مع مختلف الحالات التي تلحق بها الدولة أو يشيع إلصاقها بها – كصفات «دولة المدينة» و«المدنية» و«العسكرية» و«الدينية» و«الاستعمارية» و«الإمبراطورية» و«الاشتراكية»، و«القومية» و«المحايدة»، و«الديمقراطية» حتى دولة «الخلافة» – إنما كلها توليفات ظرفية مستمرة باستمرار الظرف التاريخي المنشئ لها، أو الداعم لوجودها، وليست النمط الوحيد الذي يجمد التحولات التي قد تلحق بالكيان المتصف بـ«الدولة» في المستقبل ليختلف الباحث – وفقًا للتحليل السابق – مع ما ذهب إليه عدد من مفكري الغرب خاصة «فوكوياما» وأفكاره حول نهاية التاريخ.

أما اصطلاحًا فيشير مفهوم «الدولة» – ضمن تعريفات أخرى يعد هذا التعريف أكثرها رواجًا – إلى اعتبارها «كيان سياسي وإطار تنظيمي واسع لوحدة المجتمع، والمحدد لحياة الجماعة، التي تتجسد فيها السيادة»، لتعلو بذلك إرادة الدولة – وبصورة مشروعة وشرعية – فوق مختلف إرادات الأفراد والجماعات الأخرى في المجتمع؛ وذلك لما لها من حق فريد في إصدار القوانين، وحيازة لصيقة لوسائل الإكراه، وحرية مؤسسية في استخدامها في سبيل إنفاذ القانون؛ ضبطًا للمجتمع، وحفظًا لسلامته ونظامه، وحمايةً لأمنه الداخلي والخارجي[٢]، وأخيرًا ما لها من دور معتبر كأداة أصيلة للضبط الاجتماعي بالدرجة التي لا

(٢) عبد الوهاب الكيالي وآخرون، محررون، **موسوعة السياسة**، ط. ٢، مج. ٢ (بيروت: المؤسسة العربية، ١٩٩١): ٧٠٢.

تعني استبدادها بقدر ما تعنيه من قدرتها على فرض القواعد، لتستحق بذلك التعبير الكلاسيكي الشهير «المؤسسة الشرعية الوحيدة لاستخدام العنف»[٣].

وعليه وبتجريد المفهوم يذهب عبد الله العروي في تعريفها بأنها – أي الدولة – الوجه المؤسسي المعاصر المؤطر للسلطة بمفهومها الأصيل بصرف النظر عن مضمون ذلك الكيان المسمى الدولة، فيضحي التعاطي معها في اللحظة الزمانية والمكانية الراهنة لنقاش حولها على أنها معطًى غير قابل للنقاش والاختلاف[٤].

وقد كانت وما زالت الدولة محور اهتمام المفكرين في الأحقاب والأمصار المختلفة وهو ما انعكس مليًّا في الفكر السياسي اليوناني القديم لدى أفلاطون وأرسطو، ولاحقًا لدى الفكرين المسيحي والإسلامي خاصة في كتابات توما الإكويني، وابن خلدون، وهو ما تم البناء عليه في الفكر السياسي الغربي إبان عصر النهضة وما بعدها في كتابات ماكيافيلّي وهيجل وفلاسفة العقد الاجتماعي. ويمكن رصد عدد من الملاحظات حول الإسهامات الرصينة لمختلف المفكرين واللغويين والممارسين المعنيين بالدولة كالتالي:

١– إن «الدولة» وفقًا للمعنى اللغوي العربي في الأساس الذي يشير إلى الانتقال من حال إلى حال، والمعنى الاصطلاحي الذي يشير إلى كونها فكرة إنسانية مصطنعة بدرجة أو بأخرى لتأطير وتنظيم المجتمع، إنما تعد – وفقًا لذلك وبشكل رئيس – إطارًا اصطناعيًّا إنسانيًّا مؤقتًا ومستقرًّا نسبيًّا لتنظيم مجتمع ما في لحظة تاريخية محددة، وتعبيرًا عن تجربة اجتماعية ما، ووصولًا لغاية مجتمعية كبرى، ليعبر هذا الإطار عن الخصوصية المكانية والزمنية وسياقات اجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية معينة، ويستمر باستمرار تلك الخصوصية وهذه السياقات لبعض سنوات أو عدة عقود أو قرون.

٢– إن إدراك الحالة السابقة على الدولة – وكما يرى عبد الله العروي – لن ينفع في فهم الدولة القائمة حاليًّا ، وعليه من الأجدى الانطلاق من الدولة كواقع مُزامن للإنسان

(٣) عبد العالي عبد القادر، **محاضرات النظم السياسية المقارنة** (الجزائر: جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر. كلية الحقوق والعلوم السياسية. قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، د.ت.): ٣٢.

(٤) عبد الله العروي، **مفهوم الدولة**، ط. ٩ (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠١١): ٥.

الذي نعرفه الآن لفهم تلك الدولة، ومن ثم يستخدم العروي تعبير «أدلوجة الدولة» ليُشير إلى نظرة القانون إليها ووصفها على حالها وقبولها كمعطًى أولي[٥].

٣- إن التعاطي مع أحد تطبيقات إطار «الدولة» باعتباره معطًى وحيدًا يدفع الباحثين والمهتمين إلى فخ التوفيق والتبرير دون مراعاة السياقات المجتمعية والثقافية والاقتصادية والخصوصية الظرفية، وسحب مفاهيم من بيئتها التي تطورت فيها وفي فترة زمنية مغايرة كلية على حالات تاريخية سابقة له.

٤- من المحددات التي تؤثر في بلورة أحد تطبيقات إطار «الدولة» في لحظة تاريخية ما، هو ما يمكن أن يطلق الباحث عليه «العامل الرابط أو المؤسس» الذي يشير إلى كونه العامل الرابط بين عناصر الدولة المختلفة، والذي يدفع بأولويته على غيره من العناصر، والذي قد يكون في دولة من الدول هو «العصبية» بمفهوم ابن خلدون أو «العرق» أو «العائلة»، وهو ما قد ينعكس في اسم الدولة، كالدولة «الأموية» أو «العباسية»، وقد يكون «الدين» فتصطبغ الدولة باسمه كالدولة «الإسلامية»، أو «جمهورية موريتانيا الإسلامية»، وقد يكون «الإقليم»، أو قد يكون الأساس الأيديولوجي كـ«الولايات المتحدة الأمريكية»، أو «الدولة الاشتراكية أو الشيوعية»، وقد يكون «جهاز الدولة أو القائم عليه» هو العامل الحاكم لها؛ فقد يكون لأحد أجهزة الدولة أو القائمين عليه الأولوية القانونية، أو المتوغل في الممارسة فتتصف بكونها دولة «برلمانية»، أو «رئاسية»، أو «ملكية»، أو «بوليسية»، أو «عسكرية»، أو «دينية».

وعليه ينتهي الباحث في هذا المقام – واستنادًا إلى التأصيل النظري لفكرة الدولة – إلى صحة افتراضه الخاص بقابلية الدولة الوطنية/ القومية الراهنة للانقضاء نظريًّا وعمليًّا، وذلك في حال تغير السياقات الزمنية والمكانية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أنتجتها. وعلى الرغم من اتفاق الباحث مع ما ذهب إليه بعض الباحثين على أن الدولة بصفة عامة وصيغتها القومية الراهنة بصفة خاصة تسعى دائمًا إلى إنتاج وتطوير السياقات التي أنتجتها للحفاظ على استمراريتها، فإنه يختلف مع الافتراض السابق في كون تداعي وانهيار

(٥) المرجع السابق: ٦.

الدولة القومية غالبًا ما سيحدث من مواجهتها لتحدٍّ عنيف تعجز سياقات الدولة القومية الراهنة وأدواتها التي تستمر في إنتاج تلك السياقات عن مواجهته، وغالبًا ما سيكون تحدي التحول النوعي في الظاهرة الإرهابية كما سيرد لاحقًا.

ومن هنا تعنى الدراسة بمحاولة الوقوف على مساحات التهديد الراهنة والمحتملة التي نشأت بسبب التحولات النوعية المتسارعة في الظاهرة الإرهابية في المنطقة العربية، كمدخل محتمل لدفع الدولة القومية/ الوطنية في المنطقة العربية أن تمضي قدمًا بخطًى متسارعة نحو تحول جوهري يطرأ على شكلها الراهن وصيغتها المعتمدة منذ عقود، في أعقاب التحرر من الاستعمار الغربي للأراضي العربية في منتصف القرن العشرين.

وقد يختلف البعض حول خطورة التحولات النوعية للظاهرة الإرهابية؛ حيث يدفع بعض المراقبين والمعنيين بافتراض أن تنامي الظاهرة الإرهابية الراهن إنما هو مؤقت أو بفعل مساندة إقليمية أو دولية من بعض الأطراف، في إطار صيغ جديدة من حروب الوكالة أو بمعنًى آخر حروب وكالة غير تقليدية من خلال توظيف دول إقليمية أو كبرى للتنظيمات الإرهابية أو المسلحة كفاعل سياسي أو مؤثر لتحقيق مكاسب سياسية ما؛ في حين يذهب فريق آخر إلى أن الظاهرة الإرهابية الراهنة إنما هي ظاهرة مستقلة وتفاعلاتها الداخلية أكثر تسارعًا من حقيقة كونها صنيعة أجهزة استخبارات أو دول معادية إقليمية أو كبرى، وإن استفادت تلك الدول أو الأجهزة الاستخباراتية من سلوك تلك التنظيمات أو قامت بتوظيفه لتحقيق مكاسب لها.

ومع وجاهة الافتراضين السالفين وما لهما من حيثية، فإن الباحث يرى – وبافتراض صحة أحدهما أو كليهما بصورة أو بأخرى، أن ذلك لا ينفي بحال ما قد تؤسس له تلك التفاعلات المتسارعة والتداعيات الواسعة للظاهرة الإرهابية من معوال هدم يهدد بنية وكيان الدولة القومية/ الوطنية الراهنة في المنطقة العربية.

ويقصد بالتحول النوعي في الظاهرة الإرهابية وفقًا للطرح السابق وبالنظر في معاجم اللغة العربية، أنه التغير والنقل من حالة إلى حالة متمايزة بصورة واضحة عن الحالة المتحول عنها؛ وعليه تُشير فكرة الكاتب بالتحول النوعي في الظاهرة الإرهابية إلى تغير وتحول مكوناتها

المتعارف عليها في العقدين السابقين إلى حالة متمايزة بصورة واضحة ليست بالضرورة على مستوى فكر تلك التنظيمات الإرهابية؛ وإنما في وسائلها وأهدافها ومعداتها وآلياتها وطرق تجنيدها، وبنيتها التنظيمية، وقدرتها على السيطرة على الأرض، ودرجة سيولة وخفاء التنظيم، وأخيرًا تداعيات سلوكها الإرهابي على الوضع الإقليمي والدولي بصفة عامة، وعلى مستقبل الدولة القومية/ الوطنية بصفة خاصة.

لذا سيعنى الباحث في المقام التالي ببيان مساحات التحول النوعي في الظاهرة الإرهابية، وتداعيات ذلك على مستقبل الدولة القومية في المنطقة العربية، ومساحات تهديدها المنظورة والمحتملة.

المحور الثاني

مظاهر التحول النوعي في الظاهرة الإرهابية على مستوى الفكر

تنامت الظاهرة الإرهابية في المنطقة العربية بصورة متسارعة مع بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وقد صاحب هذا التنامي للظاهرة الإرهابية اختلافات نوعية عدة يمكن رصدها على مستوى المنطلق الفكري والعقائدي من ناحية، والدوافع والأسباب المزعومة أو المتوقعة للعمل الإرهابي من ناحية ثانية، وشكل التنظيمات الإرهابية المعاصرة من ناحية ثالثة، ونوعية السلوك الإرهابي من ناحية رابعة، وجغرافيا تلك التنظيمات من ناحية خامسة، ونطاق الاستهداف للتنظيمات الموسومة بالإرهاب من ناحية أخيرة.

وعليه تسعى الدراسة في هذا المقام إلى رصد مساحات هذا التحول النوعي في الظاهرة الإرهابية الراهنة في المنطقة العربية، في ضوء تميزها المتزايد عن الظاهرة الإرهابية التقليدية المتمثلة في تنظيم القاعدة.

المنطلقات الفكرية والدوافع المعلنة للظاهرة الإرهابية الجديدة في المنطقة العربية

ستتناول الدراسة في هذا المقام استعراض المنطلقات الفكرية للظاهرة الإرهابية الجديدة في المنطقة العربية، من خلال استعراض تلك الأسس والمنطلقات للتنظيمات الرئيسة والمؤثرة على مستوى الممارسة وإعلاميًّا . ففيما يخص تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» والمشار إليه اختصارًا بـ«داعش» في اللغة العربية و"ISIS" في الإنجليزية، والتي عُدلت لاحقًا لتكون تنظيم «الدولة الإسلامية» فقط، وذلك بعد إعلانه تأسيس ما أسماه «دولة الخلافة الإسلامية» لتكون على حدِّ تعبير أبي محمد العدناني[٦] «دولة لكلِّ المسلمين في

(٦) أبو محمد العدناني هو طه صبحي فلاحة، المتحدث الرسمي باسم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ولد عام ١٩٧٧ في بلدة بنش قرب مدينة سراقب في محافظة إدلب، وسكن في مدينة الأنبار غرب العراق.

العالم»، ويُذكر التنظيم اختصارًا باسم «تنظيم الدولة»[٧] – ففيما يخص المنطلقات الفكرية للتنظيم فإنه عادة ما يختلف ما هو منسوب إليه أو ما يدور عنه من معلومات خاصة «تنظيم الدولة»، وعليه ستسعى الدراسة إلى استعراض الاتجاهات المختلفة فيه.

فعلى مستوى المنطلقات الفكرية يتفق «تنظيم الدولة» فيما يعلنه مع غيره من التنظيمات الموسومة بالإرهاب التي تتبنى ما تُسميه «الجهاد» العالمي؛ فتنادي بتحكيم ما تصفه بـ«شرع الله»، وإقامة ما تراه باعتباره «حكمًا إسلاميًّا متجسدًا» في «دولة الخلافة» التي لن تتحقق – في رؤيتهم – إلا بما أسموه «الجهاد» على حدِّ تعبير البيانات والتصريحات المنسوبة إليهم؛ حيث يتفق التنظيم في منطلقاته الفكرية مع غيره من التنظيمات الموسومة بالإرهاب على أن «العلمانية والقومية والوطنية والديمقراطية كفر بواح مناقض للإسلام مُخرج من الملة»؛ حيث تنطلق البنية الفكرية لتنظيمات ما يُسمى «الجهاد العالمي» من القول بـ«الحكم بما أنزل الله» كقاعدة للعمل. وفي سبيل ذلك تذهب تلك التنظيمات على أنواعها إلى «تكفير الحكام والراضين ومن لم يكفر هؤلاء جميعًا»؛ ومستندين في ذلك إلى تأويل بعض الفتاوي التراثية لأئمة مسلمين[٨].

إلا أن التمايز بين تنظيم الدولة وتنظيم القاعدة وتنظيماتها المنضوية والموالية يرجع لأسباب منهجية بحسب تصريح منسوب إلى «أبي محمد العدناني» بأن «القاعدة لم تعد قاعدة الجهاد» بل أضحت قيادتها «معولًا لهدم مشروع الدولة الإسلامية والخلافة القادمة...»، وعليه يرى تنظيم الدولة فيما هو منسوب إليه أن الظواهري وتنظيم القاعدة ابتعدا عن ميدان العمل المسلح للغاية المشتركة بينهما.

وعليه يتضح أن الاختلاف الفكري بين تنظيم الدولة وتنظيم القاعدة هو خلاف منهجي حول الوسائل والأدوات المتبعة، والملفات التنظيمية، والإجرائية، وليس قضايا الجوهر الفكري لتلك التنظيمات، هذا من ناحية؛ أما الاختلاف المميز الثاني لتنظيم الدولة عن

(٧) «داعش تعلن تأسيس دولة الخلافة، وتسميها «الدولة الإسلامية» فقط دون العراق والشام، والبغدادي أميرها، وتحذر «لا عذر لمن يتخلف عن البيعة»، CNN بالعربي،
.http://arabic.cnn.com/middleeast/2014/06/29/urgent-isis-declares-caliphate

(٨) معتز الخطيب، «تنظيم الدولة الإسلامية: البنية الفكرية وتعقيدات الواقع»، مركز الجزيرة للدراسات،
.http://studies.aljazeera.net/files/isil/2014/11/201411235552331265 5.htm

تنظيم القاعدة فيتمثل في ثلاث سمات رئيسة؛ هي البرجماتية التي يتبناها التنظيم في تعاطيه مع الواقع من ناحية، والغلو في الممارسة «التوحش» – إذا جاز التعبير وقُورن بالتنظيمات الأخرى والسابقة – بصورة متسارعة من ناحية ثانية، والجمود وعدم المرونة الفكرية على المستوى التكتيكي والوسائلي – إذا ما قُورن بالقاعدة – من ناحية ثالثة.

في نهاية العرض السابق للخلفية الفكرية والدوافع المعلنة للظاهرة الإرهابية الجديدة في المنطقة العربية يمكن رصد عدد من الملاحظات؛ أولاها فيما يتصل بالخلفية الفكرية، فإن الظاهرة الإرهابية الجديدة المتمثلة في «داعش» تعلن أن غايتها هو «تطبيق الشريعة» و«الحكم بما أمر به الله»، وثانية تلك الملاحظات أن الظاهرة الإرهابية الجديدة انبثقت عن تنظيم القاعدة ومثلت تطورًا لها. ورابعة تلك الملاحظات أنه يمكن إجمال «المدارس الإرهابية» – إذا جاز التعبير – في مدرستين، القديمة بقيادة القاعدة، والجديدة بقيادة «تنظيم الدولة الإسلامية»، وخامسة تلك الملاحظات أنه على الرغم من اتفاق المدرستين في المعتقدات والمنطلقات الفكرية لكلٍّ منهما، فإن التمايز الحقيقي في الممارسة على الأرض، أي المناهج والآليات المتبعة. والملاحظة السادسة في هذا الصدد هي استخدام وتوظيف الورقة الطائفية في المدرسة الجديدة أكثر منه في المدرسة القديمة.

التحولات النوعية للظاهرة الإرهابية الجديدة على مستوى المسارات والممارسات والمآلات

يتناول هذا المقام من الدراسة المسارات والممارسات المختلفة للظاهرة الإرهابية الجديدة في المنطقة العربية؛ وذلك للوقوف على عناصر التمايز، والتشابه بينها وبين الظاهرة الإرهابية التقليدية في الربع الأخير من القرن العشرين، بعيدًا عن الإطار الفكري والمرجعي لتلك التنظيمات، التي تنطلق كما ذُكر سلفًا من خلفية فكرية واحدة بدرجة أو بأخرى، إلا أن التمايز بينها يبدو أنه أرجئ لملف مسار وممارسة تلك التنظيمات. وهو ما سيتم من خلال أربعة محاور رئيسة بصورة مقارنة؛ وهي محور حدود الاختلافات النوعية في شكل تلك

التنظيمات الموسومة بالإرهاب في المنطقتين، وثاني تلك المحاور هو محور سلوكها – أي تلك التنظيمات – على الأرض، وثالثًا نطاق الاستهداف الذي تتبناه أو تغطيه تلك التنظيمات في عملياتها الموسومة بالإرهاب، وأخيرًا وهو المحور الأهم الذي يتمثل في محور جغرافيا الظاهرة الإرهابية الجديدة.

الاختلافات النوعية في شكل الظاهرة الإرهابية الجديدة بالمشرق العربي

تختلف التنظيمات الموسومة بالإرهاب في أشكالها وهياكلها التنظيمية في صور عدة بما يتفق وعدة اعتبارات، منها هدفها، وإمكاناتها، وعدد أفرادها، وطريقة عملها، ومدى انتشارها وتعقد هيكلها، وتشابك أو تعدد مهامها.

ونظريًّا تتفاوت التنظيمات الموسومة بالإرهاب في عدة مستويات أولها مستوى أنماط التنظيمات الموسومة بالإرهاب، وتنقسم إلى تنظيمات داخلية مناطقية، وداخلية ممتدة داخل إقليم الدولة، وداخلية ذات ارتباطات خارجية، وخارجية انعزالية، وخارجية اختراقية، وإقليمية، وأخيرًا دولية.

كذلك تتفاوت التنظيمات الموسومة بالإرهاب وفقًا لمستوى أنماط هياكلها التنظيمية، فتنقسم إلى تنظيمات عنقودية، وتنقسم بدورها إلى عنقودية محدودة، وعنقودية ممتدة، ويتكون هيكلها من (القيادة ومجلس الشورى والقيادات الفكرية والقيادات الحركية)، ونمط التنظيمات الهرمية، وتتكون من (القيادة التاريخية والقيادات الدولية والقيادات القطرية والقيادات الداخلية والقيادات المناطقية).

كذلك يمكن تحليل التنظيمات الإرهابية وفقًا للمستوى الوظيفي إلى ثلاث مجموعات وظيفية رئيسة داخل التنظيم؛ وهي مجموعة القيادة، ومجموعة خلايا العمليات، وأخيرًا مجموعة خلايا الدعم اللوجستي.

في حين يمكن التمييز بين التنظيمات الإرهابية وفقًا لمستوى نوعية الخلايا المنضوية تحت لواء التنظيم إلى نوعين رئيسين هما الخلايا النشطة، والخلايا النائمة؛ ويتم التمييز بينها وفقًا للأنماط الحركية، ومدى تفاعل، أو كُمون تلك الخلايا(٩).

وعمليًّا بالنظر إلى «تنظيم الدولة» في منطقة المشرق العربي لاستجلاء طبيعة هيكله ونمطه التنظيمي، يتضح أن «تنظيم الدولة» يتبع شكل التنظيم الهرمي من خلال وجود قيادة واحدة على قمة التنظيم تربط بين مستوياته وتشكيله، وليس قيادات عدة مترابطة كما في التنظيم ذي الهيكل العنقودي. حيث يتكون التنظيم وفقًا لعدد من المراقبين ووسائل الإعلام – فقدَ بعضًا من سريته وغموضه التنظيمي خاصة بعد إعلان قيام «دولة الخلافة الإسلامية» في يونية ٢٠١٤ – من «الخليفة» باعتباره قائد التنظيم، ثم هياكل عدة هي المجلس العسكري ويتولى الجانب العملياتي، ويُشاع أن أبا أحمد العلواني من يتولاه، والهيئات الشرعية ويُعتقد تولي رئاستها من قبل أبي محمد العدناني، ومهمتها الإرشاد والدعوة. وهناك مجلس شورى التنظيم أيضًا، ويُعتقد أن أبا أركان العامري هو من يديره، ويُشاع تكونه من عدد أعضاء لا يتجاوز العشرين، يعينهم البغدادي، وينتمون إلى دول عربية مختلفة. ويعد شورى التنظيم هو أعلى مستويات القرار داخل التنظيم.

وهناك ما يُسمى «مجلس الأمن والاستخبارات» أو «المجلس الأمني» برئاسة «أبي علي الأنباري»، ويتولى مهام التأمين لقائد التنظيم، وتنفيذ أحكامه القضائية؛ وهناك أيضًا المؤسسة الإعلامية، ويُعتقد أنها بقيادة أبي أثير الشامي، ومهمتها نشر أيديولوجية التنظيم، وبياناته.

كذلك توجد هيئة «أهل الحل والعقد»، وتضم فئة أعيان وقادة وأمراء التنظيم، وهيكل «بيت المال». وتتولى جمع الأموال اللازمة لتمويل الأنشطة والضرائب والغنائم،

(٩) مصطفى علام، «استراتيجيات التنظيمات الإرهابية»، ورقة بحثية، ورشة عمل بالمركز المصري للمعلومات، مؤسسة المصري اليوم الصحفية، ٢٠ ديسمبر ٢٠١٣.

وأخيرًا «التقسيم الإداري» للتنظيم؛ ويقسم المنطقة الجغرافية الداخلة في إدارة التنظيم إلى «ولايات»[١٠].

من العرض السابق للهيكل التنظيمي للظاهرة الإرهابية الجديدة في منطقة المشرق العربي يتضح وجود عدد من الملاحظات الرئيسة؛ هي أن الغموض الذي عادة ما كان يكتنف مختلف التنظيمات الموسومة بالإرهاب كان السمة التي تميز «تنظيم الدولة» في منطقة المشرق العربي قبل إعلانه عن تأسيس «دولة»، والانتقال إلى مرحلة جديدة من التطور في مسار التنظيمات الموسومة بالإرهاب.

ثانية تلك الملاحظات أنه ما زالت الظاهرة الإرهابية الجديدة تفضل النمط الهرمي، سواء كانت تنظيمات ضخمة أو صغيرة ومحدودة، ولربما أحد أسباب ذلك الحفاظ على التنظيم من الانشقاق حال اتباعه النمط العنقودي؛ حيث تتمتع التنظيمات العنقودية بلامركزية تنظيمية وسلوكية بدرجة أو بأخرى.

وثالثة تلك الملاحظات هي أنه يمكن القول إن التنظيمات الهرمية تكون أكثر قابلية للتشكل والاستمرار والتأثير في المناطق الجغرافية، التي تعاني من اضطراب سياسي وأمني واسع وعميق، أما التنظيمات العنقودية فتكون أكثر قابلية للتشكل والوجود في المناطق التي تعاني من اضطراب سياسي وأمني، إلا أنها تشهد جهودًا عسكرية وأمنية واستخباراتية واسعة من قبل الدولة المضيفة لها، أو المستهدفة بها لمواجهتها؛ حيث إن الملاحقة الأمنية من قبل تلك الدول تدفع بالتنظيمات الموسومة بالإرهاب إلى التفتت واتباع النمط العنقودي.

الاختلافات النوعية في سلوك الظاهرة الإرهابية الجديدة في المنطقة العربية

بتناول الاختلافات النوعية على مستوى الفكر والهيكل التنظيمي لما يُسميه الباحث الظاهرة الإرهابية الجديدة في منطقة المشرق العربي، وبيان حدود الاختلاف والتشابه بينها

(١٠) حسن أبو هنية، «البناء الهيكلي لتنظيم «الدولة الإسلامية»»، مركز الجزيرة للدراسات، http://studies.aljazeera.net/files/isil/2014/11/201411236381651397 3.html.

وبين سابقتها، يضحي من الضروري رصد سلوك تلك الظاهرة لبيان مدى انتقال هذا التشابه أو الاختلاف الفكري والتنظيمي إلى مستوى الممارسة العملية، والجانب العملياتي لتلك التنظيمات.

ويمكن رصد ملاحظتين في هذا الصدد، أولاهما تتعلق بمدى استفادة التنظيمات الموسومة بالإرهاب التي يصفها الباحث بالظاهرة الإرهابية الجديدة بحالة انهيار الدولة والفراغ الأمني. فقد استفادت الظاهرة الجديدة من حالة الانهيار العسكري والأمني المحيط بها؛ كحالة الانهيار الأمني والعسكري في سوريا وليبيا؛ وذلك بصورة أوسع لم تتوافر من قبل للظاهرة الإرهابية التقليدية المتمثلة في القاعدة وسابقاتها في المنطقة العربية.

وثانية الملاحظتين تتصل بالقدرات العسكرية للظاهرة الجديدة في المنطقة العربية، إذا ما قُورنت بسابقاتها أو بالظاهرة الإرهابية الراهنة في ساحل الصحراء الإفريقية القريب جغرافيًّا من المنطقة العربية؛ حيث إنه يمكن ملاحظة تشابه ظروف البيئة المحيطة بتلك التنظيمات؛ وهي انهيار الدولة، واستفادتها من تدفق الأسلحة والأفراد عليها خاصة من الأفراد ذوي الخلفية العسكرية. إلا أنه يمكن رصد تباين واضح في حجم وقدرات الظاهرة الإرهابية الجديدة في المشرق العربي عن سابقاتها في المنطقة العربية أو مثيلاتها في الساحل الإفريقي، على الرغم من التشابه السالف، وهو ما يعزوه الباحث إلى التفاوت في إمكانات وتأهيل ومهنية واحترافية الجيوش النظامية التي تعرضت للانهيار أو التفكك والانحلال في الحالة المشرقية أكثر من الحالة الإفريقية؛ حيث إنه يمكن ملاحظة أن معظم قيادات التنظيمات المشرقية قيادات استخباراتية أو أمنية أو عسكرية سابقة حاصلة على تأهيل عسكري متماسك؛ وهي القيادات التي وفرت دفعة هامة لتلك التنظيمات أكثر من الحالة الإفريقية.

أما عن الجانب السلوكي والعمليات لتلك التنظيمات في المشرق والساحل، فترصد الدراسة أهم العمليات العسكرية والمسلحة التي قامت بها الظاهرة الإرهابية الجديدة، والتي تداولتها وسائل الإعلام والمراقبون، لاستبيان الاختلاف العملياتي بين تلك التنظيمات.

بالنظر في عمليات تنظيم «الدولة الإسلامية» فتعد العملية المعروفة إعلاميًّا بـ «سقوط الموصل» هي العملية الأهم في مسيرة التنظيم؛ حيث أُعلن في ١١ يونية ٢٠١٤ سيطرة التنظيم على مدينة الموصل – ثانية المدن العراقية من حيث عدد السكان – وكذا مدينة تكريت.

مما سبق يتضح صحة الملاحظات المذكورة في مطلع هذا المقام، التي تدور حول الاختلاف النوعي في سلوك الظاهرة الإرهابية الجديدة في المشرق العربي عن التقليدية في الانتقال من العمليات الإرهابية المحدودة أو الفردية، التي تستهدف الخطف أو الاغتيال الفردي أو التفجير لفرد أو عدد محدود من الأفراد أو منشأة، إلى مستوًى غير مسبوق في الظاهرة الإرهابية في المنطقة العربية لم يظهر إلا بعد عام ٢٠١١؛ وهو ما يمكن وصفه بـ«الاجتياح الإرهابي» لمدن كاملة والسيطرة عليها؛ وذلك كأداة جديدة مصاحبة للأدوات التقليدية سالفة الذكر.

الاختلافات النوعية في نطاق الاستهداف للظاهرة الإرهابية الجديدة في المشرق العربي/ جغرافيا الظاهرة الإرهابية الجديدة

من الرصد السابق لنمط عمليات التنظيمات الإرهابية الجديدة يتضح أنها تستهدف نطاقًا جغرافيًّا واسعًا، وعابرًا للدول؛ حيث تدور عمليات التنظيم المشرقي في العراق وسوريا وصولًا إلى ليبيا. وتُشير التقارير العسكرية والإعلامية المتداولة إلى سيطرة تنظيم «داعش» على ٥٠٪ من الأراضي السورية التي تبلغ مساحة كامل أراضيها قرابة ١٨٥ ألف كيلو متر مربع، وإن كان معظمها مناطق غير مأهولة بالسكان ومناطق خلاء؛ حيث تشكل البادية السورية القسم الأكبر من تلك الأراضي، خاصة في الشريط الحدودي الشرقي مع العراق في اتجاه العمق السوري. كذلك استطاع التنظيم في وقت سابق ربط مناطق سيطرته في العراق بمناطق سيطرته في سوريا، واقتربت مناطق سيطرته من العاصمة السورية حتى أضحت تبعد عنها ٨٥ كيلو مترًا فقط في وقت سابق[١١].

(١١) داعش تسيطر على ٥٠٪ من سوريا، والنظام على ٢٥٪»، العربية، https://goo.gl/gB2wTZ.

أما في العراق فقد وصلت سيطرة «داعش» إلى ٤٠٪ من أراضي العراق التي تبلغ مساحتها أقل قليلًا من نصف مليون كيلو متر مربع (٤٣٧ ألف كيلو متر تقريبًا) وذلك في وقت سابق من عام ٢٠١٤. وقد صرحت مصادر رسمية عراقية في منتصف عام ٢٠١٦ بانحسار الأراضي التي يسيطر عليها التنظيم من ٤٠٪ إلى ١٤٪ فقط، في حين تؤكد التقديرات الرسمية الأمريكية أن التنظيم خسر فقط ٤٤٪ من الأراضي التي يسيطر عليها في العراق[١٢].

أما ليبيا فقد استطاع التنظيم في وقت سابق من عام ٢٠١٥ السيطرة على مساحات شاسعة واستراتيجية من الأراضي الليبية، تراوحت من ١٥٠ إلى ٢٠٠ كيلو متر من المناطق الساحلية حول سرت وجنوبًا إلى بلدة أبو قرين ومصراتة والنوفلية التي تقع بالقرب من إحدى أهم المناطق النفطية الليبية[١٣].

وعلى الرغم من انحسار الأراضي التي يسيطر عليها التنظيم بدءًا من منتصف عام ٢٠١٦ في ضوء المواجهة العسكرية الدولية والإقليمية المتزايدة على هذا التنظيم، فإنه لا يمكن إنكار التحول النوعي الذي لحق بالظاهرة الإرهابية على مستوى الجغرافيا والممارسة؛ وهو التحول الذي يمكن السيطرة عليه ومكافحته كما يحدث حاليًّا من القوى الوطنية والإقليمية والدولية. إلا أنه لا يزال يمثل تحديًا خطيرًا لمستقبل الدولة الوطنية في المنطقة العربية ولو بصورة رمزية في المدى الراهن والقريب، فهو التحدي الذي سيضحي وجوديًّا على المستوى المتوسط.

(١٢) «العراق يقول سيطرة داعش انحصرت في ١٤٪ بعد أن كانت ٤٠٪ من أراضيه»، المرصد، https://goo.gl/jIwqPl.

(١٣) «محلل يبين لـCNN المساحات التي تسيطر عليها داعش في ليبيا: التنظيم على مشارف مصراتة ويعزز تواجده بالنوفلية»، CNN بالعربي، https://arabic.cnn.com/middleeast/2015/11/30/isis-libya-mohamed-eljarh-interview.

المحور الثالث

مستقبل الدولة القومية في ضوء التحول النوعي في الظاهرة الإرهابية بعد التغيير السياسي في عام ٢٠١١: مساحات تمدد وتآكل الجغرافيا (سيناريوهات مكلفة)

في نهاية التحليل السالف لم يعد من المقبول نظريًّا وعمليًّا القول بعدم حدوث تحول نوعي في الظاهرة الإرهابية، والتعامل مع الظاهرة الإرهابية الراهنة باعتبارها امتدادًا للظاهرة الإرهابية التقليدية المتمثلة في تنظيم القاعدة والتنظيمات السابقة له، التي شغلت الأذهان لمدة تربو على ربع قرن منذ نهاية عقد السبعينيات إلى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين؛ وذلك سواء تبنى البعض افتراض أن الظاهرة الإرهابية الراهنة هي أداة وصنيعة دول إقليمية أو دولية في إطار صيغ جديدة من حروب الوكالة غير التقليدية، أو تبنى آخرون افتراض أن تلك الظاهرة الإرهابية إنما هي مستقلة في تفاعلاتها وتداعياتها عن دول إقليمية أو دولية.

فقد أضحت الظاهرة الإرهابية الجديدة أكثر تطورًا وخطورة على مستوى الممارسة والجغرافيا ليس بشأن قدرتها على الوصول لأهداف جغرافية بعيدة عن أماكن تمركزها كما يُعرف إعلاميًّا بهجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠١١؛ وإنما يتمثل التحول النوعي في الجغرافيا في قدرتها على تطوير كيانات تنظيمية ليست بخفية أو سائلة وشبه مستقرة على مساحات جغرافية واسعة في المنطقة العربية بصورة غير مسبوقة؛ وهذا ما يدفع بها إلى تطوير هذه المكاسب الجديدة المتمثلة في الاستقرار وعدم السيولة والمؤسسية إلى خصائص ثابتة ومستقرة تمثل تحديًا وجوديًّا لصيغة الدولة الوطنية الراهنة في المنطقة العربية.

وينتهي الباحث برسم أربعة سيناريوهات رئيسة لمستقبلها كالتالي:

- **سيناريو انكفائي مكلف**

يستند السيناريو الأول إلى افتراض أن الظاهرة الإرهابية الراهنة وما تشهده من تحولات نوعية ظاهرة مؤقتة في ضوء كونها أداة جديدة من أدوات حروب الوكالة غير التقليدية من قبل

دول إقليمية أو دولية توظف الإرهاب في تحقيق مكاسب سياسية، وعليه وبافتراض صحة ذلك، فإنه سرعان ما ستنكسر الموجة الإرهابية الراهنة حال صمود الدولة الوطنية/ القومية في المنطقة العربية لفترة زمنية يسيرة أمام هذا السلوك الإرهابي؛ حيث إنه من غير المقبول عملًا نظرًا لاعتبارات التكلفة المادية والسمعة الدولية، أن تظل دول بعينها داعمة أو راعية لهذا الإرهاب، خاصة مع تغير حسابات السياسة الإقليمية في المنطقة بصورة سريعة.

ويذهب هذا السيناريو إلى افتراض أن السلوك المقاوم للدولة القومية في المنطقة لظاهرة الإرهاب وتحولاته الراهنة وتصديها له إنما سيتم من خلال صيغة انكفائية؛ حيث انكفاء الدولة القومية العربية الراهنة على ذاتها في سبيل الحفاظ على استمراريتها كسلوك مقاوم لمجابهة عولمة الإرهاب والتحول النوعي الذي يشهده. وهو سيناريو مكلف للدولة في ضوء تأثيرات الخارج وتسارع تكنولوجيا المعلومات؛ حيث إن هذا السيناريو قد يلقى مقاومة داخلية – من داخل الدولة ذاتها – ومحاولات انتهاك أو اختراق خارجية من قبل الدول الإقليمية أو الكبرى، خاصة في ضوء تماهي دوائر الداخل والخارج.

- **سيناريو متفائل لتداعي الدولة الوطنية في المنطقة العربية**

يستند هذا السيناريو إلى الافتراض القاضي بأن التحول النوعي الراهن في الظاهرة الإرهابية إنما هو تحول مستقل عن أدوار دول إقليمية أو دولية تدعم الإرهاب، وإن حاولت الأخيرة توظيفها لتحقيق مكاسب لها، إلا أنها ليست من صنعتها؛ ولأن هذه الظاهرة الراهنة ظاهرة مستقلة بدرجة ما، فإن تفاعلات تلك الظاهرة وتداعياتها ستطول بصورة كبيرة بنية وهيكل الدولة القومية الراهنة في المنطقة إذا ما استمرت تلك التفاعلات على هذه الوتيرة المتسارعة التي قد تعجز الدول الإقليمية منفردة عن مجابهتها. وعليه تكون النتيجة المنتظرة هي تداعي الدولة القومية العربية الراهنة وتفككها لصالح صيغ جديدة للحكم والسيطرة، قد تنقلها إلى شكل قومي بالمعنى اللغوي والاصطلاحي للكلمة التي تُشير إلى المعنى العرقي وليس الوطني، أو بمعنًى أدق تنقلها إلى صيغة الدولة القومية الغربية القديمة كإيطاليا وألمانيا في سبيل حماية الجماعات التحتية نفسها من مخاطر الإرهاب؛ وهو ما قد يؤدي إلى تغير واسع في جغرافيا المنطقة العربية ومستقبلها وانفجار دولها الراهنة من الداخل.

- **سيناريو متشائم لتداعي الدولة الوطنية في المنطقة العربية**

وينطلق هذا السيناريو من كلا الافتراضين المذكورين آنفًا، أي إنه بصرف النظر عن كون الظاهرة الإرهابية الراهنة وتحولاتها النوعية مستقلة أو مصطنعة، فإن الدولة الوطنية في المنطقة العربية ستتجه إلى التأثر بتداعيات السلوك الإرهابي الراهن بصورة واسعة النطاق؛ حيث تعجز تلك الدول عن مجابهة تسارع الظاهرة الإرهابية، وعليه قد تتداعى صيغة الدولة القومية العربية الراهنة لصالح التنظيمات الإرهابية الجديدة في إطار زحف الأخيرة جغرافيًّا وتنظيميًّا على الأولى في اتجاه تأسيس تنظيمات إرهابية مستقرة جغرافيًّا ومؤسسيًّا وليست سائلة وخفية، وتمارس بعض أو كلَّ الوظائف الرئيسة التقليدية للدولة القومية المتعارف عليها في الفكر السياسي كالوظائف التوزيعية أو الأمنية أو العسكرية حتى الرمزية.

- **سيناريو استمرار مخترق: «استمرار الدولة الراهنة، ولكنه استمرار مكلف وعسير»**

ويستند هذا السيناريو بدوره إلى صحة أي من الافتراضين أو كليهما؛ حيث تكون تداعيات الظاهرة الإرهابية الجديدة مهددة لمستقبل الدولة القومية إلا أن تهديدها ذلك لا يعني بحال انفجار الدولة الراهنة في المنطقة أو تداعيها لصالح صيغ أصغر من الدولة القومية أو لصالح التنظيمات الإرهابية؛ حيث إن الدولة القومية في المنطقة ما زالت قادرة على مجابهة السلوك الإرهابي من ناحية والقيام بوظائفها الرئيسة ولو في حدها الأدنى من ناحية أخرى، وعليه يُرشح استمرار الصيغة الراهنة للدولة القومية، ولكن استمرارها سيكون استمرارًا مأزومًا ومكلفًا ومخترقًا في ظل تنامي التدخل الخارجي من قبل القوى الكبرى أو الصاعدة أو الإقليمية في الداخل العربي، بصورة تسمح بالحفاظ على الصيغة الراهنة للدولة القومية العربية، ولكن في حدودها الدنيا بحيث لا تفي بطموحات شعوبها المتنامية.

نبذة عن المؤلف

السيد علي أبو فرحة حاصل على دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية – حقل النظم السياسية – من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة عام ٢٠١٥، وعضو هيئة التدريس بكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة بني سويف. وحاصل على منحة دراسة الفكر السياسي الأمريكي بمعهد دوناهو للأبحاث، جامعة ماساتشوستس أمهرست، من وزارة الخارجية الأمريكية في عام ٢٠١٥.

شارك في عدة مؤتمرات دولية خارج وداخل مصر، وله عدة كتب منشورة، وله العديد من الدراسات المنشورة بدوريات علمية محكمة؛ كالتقرير الاستراتيجي الإفريقي الصادر عن معهد الدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة، والتقرير الاستراتيجي للبيان بالمملكة العربية السعودية، ودورية قراءات إفريقية. وهو عضو الهيئة الاستشارية بالمركز المصري للدراسات والأبحاث الاستراتيجية بالقاهرة.

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية